

إحملور إ مدخل لقانون الاعمال لول: مفهوم قانون الاعمال متى مبا ييل: عند حماوة حل تحديد إملإاد بقانون إ لعامل فأ ننا نواجه صعوبة مزدوجة ت أ وال: صعوبة ترتيب المصطلح: فاما لاحظ أنه ومنذ مدة طويلاً اكن يقصد هبذا إ مصطلح إل القانون إ التجاري، وإليوم عند إس تعامل مصطلح قانون إ لعامل فاما لاقصود به هو إل القانون الاقتصادي أو قانون كرت إتساعاً من إل القانون إ التجاري، فان إملرثوش، حفسب إلرأي إغالب من إلفقه يعد قانون إ لعامل أ اكن إل القانون إ التجاري يتضمن إلقواعد إملتعلقة بالتجار وإ لعامل التجاريه ف ان قانون إ لعامل يشمل لك ما يتعلق ابملا إ لعام، وعليه يعترب لعامل من مجموعة قوانين أخرى أتية للقانون إ خلاص وإل كرت منه فرعاً مس تقال من فروع إل القانون. قانون إ لعامل حقال متعدد إل تخصصات أ متر خاصة إلس نوائت لخريه يف تطور م الاقتصاديه خاصة يف جوانها إل التجارية وإملايه، إ الخريه ابلنظر لتطور وسائل إل التصالالت إملعلوماتيه ووسائل إل تكنولوجيا والتكنيق، إ لمرا إذلي أدى فيبامن يعرفه بعض إل فقهاء إل فرننس يبني بأنه: "مجموعة إلقواعد إلبيت حتمك إلنشاطات إلصناعية وإلتجارية وهو تعريف انقص نسبياً). يعرفه البعض إل خر بأنه ذكل إلفرع من إل القانون إذلي خيص عامل إ لعامل وحييك إلنشطة إملرتبطة سواه بصورة مبارشة أو غري مبارشة بنشاطات إلحلية كام يعرف قانون إ لعامل بأنه: "مجموعة إلقواعد إلقانونية إملتعلقة إلنشاطات الاقتصاديه وإلبيت تشمل إلقواعد إملتعلقة اب لعامل إل التجارية وإلصناعية وإملايه، عرضيه من إجمالالت إيل يتعاطها إل فراد يف ممارس هتم لنشاطاهتم إملهنيه، يف إلنشطة الاقتصاديه) ويسمى يف هذه إحلال بقانون إ لعامل إلعام، كقطاع إلتصالات، وإخدماتيه، إلأ عامل. * خصائص قانون إ لعامل: ي وان متزي قانون إ لعامل عن غريه من إلقوانين إ لخري مب جموعة من إخلصائص إلبيت جتعل منه قان مامتش يا من حياة إ لعامل، ومن أبرز تكل إخلصائص ما ييل:

1- قانون إ لعامل قانون حديث إلشأة: نسبياً إذ تعود إيل إوسط إلقرن العرشين، إ لخري برسعة تطور قواعده ومواضيعه ومعق تغيريها. إ لمرا إذلي يصعب همة إلإرس يف تتبع وجماره إلوترية إلبيت يفرضها إملرشع، حيث إدخل إلعديد من إلتفيريات علل مواد معروفة كتكل إملتعلقة إلرشاكت وإ لعامل إل التجارية، 2 قانون إ لعامل قانون غري مقتن مييل حنو إلتدويل: نسبياً وهو ما يتناقض وطبيعة إلكثري من قواعد قانون إ لعامل، إلبيت إل تفترض يف أ غلها عن إضافة إيل متدة من إلتفاقيات إدوليه، إيل إن ذكل إل ينفي وجود تقني لبعض إمل موضوعات إلبيت يتناولها قانون الاعمال إلقانون إ التجاري، قانون الاستاثره، قانون إملنافسه. مما ميزى إلحلية إملدنية إنتفاء فكرة إملضاريه وإبلتايل ممتاز إلترصفات فهيا ابحلية وإلرويه، يف إملقابل تعترض إلرسعة يف إملعامالت من صلب نشاط إ حا يسعى للقيام بأ عدد من إلصفقات وإلعمليات إ التجاريه بأ قيص رصعة، فعامل إلوقت فاملاعامالت إ التجاريه هل دور